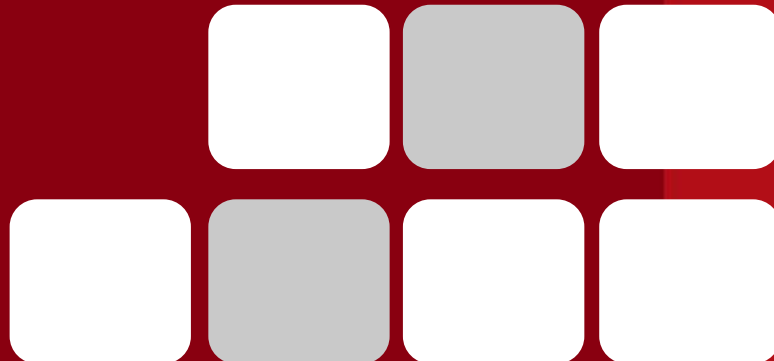


٣. الإصلاح التشريعى

صدور قانون إنشاء
المحاكم
الاقتصادية.

تعديل قانون الطفل
لتحقيق الأمن
والحماية للطفل
والأسرة.

إعادة هيكلة القطاع
المصرفى.



حماية المستهلك

- ➔ صدر قرار وزير التجارة والصناعة بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك الصادر بالقانون (٦٧) لسنة ٢٠٠٦.
- ➔ يهدف هذا القانون إلى تنظيم العلاقة بين آليات السوق المختلفة (المنتج، المورد، المستورد، التاجر، البائع، المستهلك)، ويعد هذا القانون مظلة قانونية لحقوق المستهلكين في مصر، ويعتبر أداة قوية لمحاربة الغش والمنتجات غير المطابقة للمواصفات، مما يجعله قانوناً يحقق مصالح التجار والصناع الملتزمين والمستهلكين.
- ➔ ومن أهم الحقوق التي كفلها هذا القانون لحماية المستهلك.
 - الحق في الصحة والسلامة عند الاستعمال العادي للمنتجات.
 - الحق في الحصول على المعلومات والبيانات الصحيحة عن المنتجات التي يشتريها أو يستخدمها أو تقدم إليه.
 - الحق في الاختيار الحر لمنتجات تتوافر فيها شروط الجودة المطابقة للمواصفات.
 - الحق في الحصول على المعرفة المتعلقة بحماية حقوقه ومصالحه المشروعة.
 - الحق في المشاركة في المؤسسات والمجالس واللجان المتصل عملها بحماية المستهلك.
 - الحق في رفع الدعاوى القضائية عن كل ما من شأنه الإخلال بحقوقه أو الإضرار بها أو تقييدها.
 - الحق في اقتضاء تعويض عادل عن الأضرار التي تلحق به وبأمواله من جراء شراء أو استخدام المنتجات أو تلقي الخدمات.

في مجال الاستثمار

- ➔ المحاكم الاقتصادية
 - تبني الحزب الوطنى والحكومة إصدار قانون لإنشاء المحاكم الاقتصادية، وقد صدر هذا القانون في ٢٢ مايو سنة ٢٠٠٨.
 - استهدف القانون إيجاد آلية جديدة لسرعة الفصل فى المنازعات الاقتصادية وتحقيق العدالة الناجزة، وذلك من خلال إنشاء محاكم متخصصة تتولى الفصل فى تلك المنازعات، من خلال قضاة مؤهلين ومتخصصين فى المسائل الاقتصادية، ويعد هذا القانون جزءاً من مسيرة الإصلاح الاقتصادى التى تهدف إلى توفير المناخ الملائم للتنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار.
- ➔ سوق المال
 - صدر قرار وزير الاستثمار رقم لسنة ٢٠٠٨ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.
 - صدور قانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بإنشاء الهيئة العامة للرقابة المالية والذى ينص على أن تختص الهيئة بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية بما فى ذلك أسواق المال وبورصات العقود الآجلة وأنشطة التأمين والتمويل العقارى والتأجير التموليى والتخصيم والتوريق
 - ويستهدف القانون إنشاء مراكز للتحكيم والتوفيق فى المنازعات المتعلقة بالأسواق المالية غير المصرفية، يكون اللجوء إليه اختيارياً. وكذلك إنشاء معهد متخصص للتدريب فى مجال الخدمات المالية غير المصرفية، بما يساهم فى تنمية الموارد البشرية فى مصر وتدريب الكفاءات للعمل فى الأسواق وفى جهات الرقابة والارتقاء بالمستوى المهنى.

التمويل العقاري في مصر

➤ تم خلال الفترة (ديسمبر ٢٠٠٥ - سبتمبر ٢٠٠٨):

- تعديل الحد الأقصى لسعر الوحدة التى يدعمها صندوق ضمان ودعم التمويل العقارى إلى ٩٥ ألف جنيه بدلاً من ٧٥ ألف جنيه.
- تخفيض رسوم التسجيل بحد أقصى ٢٠٠٠ جنيه.

➤ تم خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ استكمال العمل على تطوير منظومة التشريعات والقرارات والقواعد الخاصة بتنفيذ نشاط التمويل العقارى، حيث تم اتخاذ الإجراءات الآتية:

- وضع ضوابط منح التمويل العقارى للوحدات التى يقوم المستثمر بشرائها من شركات التنمية العقارية، وتهدف هذه الضوابط إلى تمويل شراء الوحدات تحت التشييد التى يقوم المستثمر بشرائها من شركات التنمية العقارية وذلك بضمان حق الامتياز على العقار أو رهنه رهناً رسمياً أو غير ذلك من الضمانات التى يقبلها.
- التنفيذ على العقار عن طريق إعلان الطرف المدين عن طريق قاضى التنفيذ فى حالة توقيفه دون عذر مقبول عن سداد ما عليه من التزامات مالية شهرية لجهة التمويل وإنهاء باقى إجراءات البيع بالمزاد العلنى.
- وضع ضوابط لشركات التمويل العقارى لمنح تمويل بالعملات الأجنبية، وتتمثل فى القيام بإثبات الدخل والتأكد من توافر موارد لدى المستثمر بالعملات الأجنبية تكفى للوفاء بالتزاماته الشهرية وفقاً لقانون التمويل العقارى، وألا تزيد نسبة التمويل المسموح به عن ٦٥٪ من قيمة العقار محل التمويل، وأن يكون مصدر العملات الأجنبية هى أموال ذاتية تتمثل فى جزء من رأس مال جهة التمويل المدفوع بالعملات الأجنبية أو الاقتراض بالعملات الأجنبية من جهة أخرى.

➤ تعد موافقة البنك المركزى على السماح للبنوك بتخصيص نسبة ٥٪ من محافظها الائتمانية للتمويل العقارى ومساهمة بعض البنوك فى تأسيس شركات تمويل عقارى متخصصة من أهم إجراءات جذب الاستثمار فى مجال التمويل العقارى خلال الفترة من ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

إصلاحات القطاع المصرفى

➤ تولى البنك المركزى المصرى القيام ببرنامج رئيسى لإعادة هيكلة القطاع المصرفى الذى يهدف إلى دعم القطاع المصرفى لكى يصبح قادراً على مواجهة المنافسة الإقليمية والعالمية وقد بدأ تنفيذ ذلك فى سبتمبر ٢٠٠٤.

➤ تتمثل أهم الإنجازات فى:

- عمليات الدمج والخصخصة لمعالجة مشكلة الديون المتعثرة بالقطاع المصرفى والتعامل مع البنوك التى تتعرض لمشاكل مالية تؤثر على مراكزها المالية.
- إعادة هيكلة وإدارة مخاطر بنوك القطاع العام عن طريق وحدة الإصلاح المصرفى التى صادق عليها البنك الدولى وتم عرض الخطة على البنوك المملوكة للدولة فى يناير ٢٠٠٥.
- القروض الخاملة فى البنوك: حيث قامت وحدة القروض الخاملة فى البنك المركزى المصرى بإبلاغ البنوك العاملة فى مصر بتخصيص وحدة مستقلة تشمل الخبراء المؤهلين فى الأعمال المصرفية والقانونية تقوم بمراقبة إنجازات وحدات العمل الخارجى.

تحسين تبويب الموازنة

➤ صدر القانون ٩٧ لسنة ٢٠٠٥ بالموافقة على الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ لتتمشى مع الدليل الدولى لإعداد الإحصائيات المالية العامة لعام ٢٠٠١ الخاصة بصندوق النقد الدولى حيث يطابق النظام الجديد المعايير الدولية والذى يضمن تقديم التقارير الأكثر مصداقية خلال العام.

➤ فى ظل النظام الجديد، سيتم توجيه الموازنة على المدى المتوسط عن طريق الأهداف والضوابط المالية والاقتصادية الكلية، كما سيتم معاملة أوجه الدعم غير المباشرة لمنتجات البترول كأبواب موازنة صراحة، كما تبنى التبويب الجديد التفرقة بين التبويب الاقتصادى والإدارى وبين التصنيف الوظيفى وهناك تفرقة واضحة بين الإيرادات والمصروفات والمعاملات وكذلك بين التحويلات ومعاملات الصرف، ويتم مراقبة موقف السياسة المالية على أساس العجز/الفائض فى السيولة المالية، والميزان المالى الشامل.

فى مجال ضربية الملاهى

من أهم الإنجازات فى هذا المجال:

- الإشراف على صحة ربط وتحصيل ضريبة الملاهى بجميع المحافظات.
- بحث ودراسة إعفاء المهرجانات ذات الطابع القومى أو الدولى الوارد من مجلس الوزراء لاتخاذ اللازم بشأن تنفيذ تلك الإعفاءات.
- الإشراف على تحصيل مستحقات الهيئات والوزارات المنوط تحصيلها لإدارة الملاهى وذلك لتحقيق مبدأ الشمول للموازنة العامة للدولة.

فى مجال الأمومة والطفولة

تعديل قانون الطفل بموجب قانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨، والذى كان من أهم ما تضمنه:

- تجريم بيع الأطفال أو أعضائهم وبغاء الأطفال واستغلالهم فى المواد الإباحية والعمل القسرى والاتجار بالأطفال واشتراركهم فى النزاعات المسلحة
- حق الطفل فى معرفة وحمل اسم والده الشرعى، كما أن الطفل المولود خارج إطار الزوجية معلوم الأم، ومجهول الأب سيتم تسجيله عند الولادة عن طريق أمه
- تجريم ختان الإناث، ورفع سن توثيق الزواج للفتاة.
- التعليم أصبح حقاً قانونياً ويعتبر الطفل المحروم منه بمثابة طفل معرض للخطر وفى حاجة لمزيد من الحماية، موضعاً أن حرمانه من التعليم يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون والدولة ملتزمة بتقديم دعم مالى لمساعدة الأطفال الفقراء فى الالتحاق بالتعليم ومواصلة.

من أهم الإنجازات فى هذا المجال:

- متابعة تحصيل المبالغ المستحقة على ممولى الضريبة على العقارات المبنية واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنشيط التحصيل مما يؤدي إلى القضاء على كافة المتأخرات المستحقة على الممولين بكافة المحافظات.
- استكمال بعض الموضوعات المتعلقة بهذه الضريبة مثل رسم التنمية والأحكام الصادرة بخصوص موضوعات متعلقة بالضريبة من الناحية الفنية وعلى الأخص المتعلقة بأحكام نهائية واجبة التنفيذ.

فى مجال الأطيان الزراعية

من أهم الإنجازات فى هذا المجال:

- مراجعة قرارات الرفع لضريبة الأطيان الزراعية وذلك للأطيان التى تم نزع ملكيتها للمنفعة العامة واعتمادها وإرسالها إلى المحافظات لاتخاذ اللازم نحو باقى الإجراءات لرفع الضريبة عنها.
- الإشراف الفنى والمتابعة فى مجال تحصيل المستحقات المتنوعة للجهات الحكومية والمصالح التى يُسند أمر تحصيل مستحقاتها لأجهزة الضرائب العقارية بالمحافظات.
- الإشراف على حصر أراضى المنافع العمومية الواقعة بنطاق محافظات الجمهورية وتقدير مقابل الانتفاع عنها سواء المشغول منها بالزراعة أو المبانى كل حسب نوع الأشغال.